

الإمارات.. «المركزي» يؤكد ضرورة الالتزام بمعيار الإفصاح المشترك دون تأخير

بنك العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF



معيار الإفصاح المشترك يتيح التبادل التلقائي والأمن للحسابات المالية والضريبية

=====

أبوظبي:

«الخليج»

أكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ضرورة التزام المؤسسات المالية المرخصة في الدولة بتطبيق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي يُعد نهجاً عالمياً للتبادل التلقائي (CRS) متطلبات معيار الإفصاح المشترك للحسابات المالية والمعلومات المتعلقة بالضرائب مع المنظمات المالية التنظيمية حول العالم من خلال قنوات آمنة. ويأتي تطبيق متطلبات معيار الإفصاح المشترك باعتبار أن الشفافية والامتثال للمعايير الدولية جزءٌ مهمٌ من رسالة المصرف المركزي في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وحماية المستهلك، وتأكيداً لالتزامات دولة الإمارات بالمبادرات العالمية لتعزيز نزاهة وشفافية الأنظمة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، وحرصاً من المصرف المركزي على الامتثال لأفضل المعايير والممارسات العالمية.

وقد أكدت توجيهات المصرف المركزي على ضرورة قيام المؤسسات المالية المرخصة وأصحاب الحسابات المصرفية في الدولة بتنفيذ معيار الإفصاح المشترك دون تأخير، وتذكير العملاء بغاياته، وأهدافه، ومتطلباته. ويعمل المصرف المركزي، بالتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات والجهات الاتحادية المعنية الأخرى في الدولة، على ضمان تعزيز الوعي العام بضرورة تحديث جميع معلومات الحسابات المالية للعملاء، بما في ذلك تلك المرتبطة بقطاع التأمين. وستخضع المؤسسات المالية المرخصة وعملاؤها الذين لا يقومون بحفظ المعلومات المطلوبة للجزاء المنصوص عليها.

وصرحت فاطمة الجابري، مساعد محافظ المصرف المركزي لقطاع مكافحة الجرائم المالية، سلوك السوق وحماية المستهلك، قائلة: «يعكس تطبيق معيار الإفصاح المشترك حرص دولة الإمارات على الحفاظ على أعلى المعايير والتعاون والتنسيق مع «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، والسلطات التنظيمية المالية والإشرافية في جميع أنحاء العالم، بهدف توفير المزيد من الشفافية والإفصاح بشأن ضريبة الدخل، والحد من حالات التهرب الضريبي وحماية

«النظام المالي العالمي».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024